السلطات المصرية ترفع إسم ناصر أمين من قوائم الممنوعين من السفر وتبقى على إسم المدير التنفيذى قيد المنع

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION (ACIJLP)

مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

القاهرة فى 27 نوفمبر 2024

السلطات المصرية ترفع إسم ناصر أمين
من قوائم الممنوعين من السفر
وتبقى على إسم المدير التنفيذى قيد المنع

بعد 13 عام من الملاحقة الأمنية و8 سنوات من المنع من السفر، علم **المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة** عبر مكتب النائب العام المصرى، وإدارة الجوازات والهجرة بوزارة الداخلية ، بأن السلطات المصرية قد قررت رفع إسم رئيس المركز الأستاذ **ناصر أمين** المحامى من قوائم الممنوعين من السفر المفروض عليه منذ أغسطس عام 2016 ، مع الإبقاء على إسم المدير التنفيذى الأستاذة **هدى عبد الوهاب** المحامية قيد المنع من السفر المفروض عليها منذ يونية 2016 حتى تاريخ صدور هذا البيان .

ويذكر أن المركز العربى وخمس منظمات أجنبية أخرى عاملة فى مجال حقوق الإنسان كانوا قد تعرضوا لمداهمات أمنية بتاريخ 28 ديسمبر 2011، وأُغلقت مقراتها فيما عرف بعد ذلك بالقضية 173 لسنة 2011 الخاصة بمنظمات المجتمع المدنى، والتى إنتهت ببراءة جميع المتهمين العاملين بالمنظمات الأجنبية .

إلا أنه وإعتبارا من عام 2015 أُعيدت الملاحقة الأمنية لمنظمات المجتمع المدنى المصرية، وفى يونية 2016 تم منع المدير التنفيذى للمركز العربى الأستاذة هدى عبد الوهاب من السفر ثم تبعها منع باقى نشطاء المجتمع المدنى المصرى . ورغم رفع قيود المنع السفر عن كل النشطاء المصريين ، إلا أنها مازالت قيد المنع من السفر .

وقد تظلم المركز عدة مرات من هذا القرار أمام مكتب النائب العام المصرى، وكان آخرها التظلم رقم 21353 فى 2 أبريل 2024 ، وقد أُبلغنا شفاهة برفع إسم ناصر أمين من قوائم الممنوعين من السفر، والإبقاء على إسم الأستاذة هدى عبد الوهاب قيد الإدراج . علما بأننا لم نتلقى حتى الآن أى رد رسمى أو أوراق رسمية بشأن إنهاء الموقف القانونى للمركز العربى لإستقلال القضاء والمحاماة والعاملين به فى قضية منظمات المجتمع المدنى رقم 173 لسنة 2011.